محليات

عدّاد تحصيل الضرائب في مالية الحسكة تضاعف رقمه إلى ١٠ مرات

الحسكة- دحام السلطان

أطلع محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى خلال جولته الميدانية على عدد من مؤسسات الدولة في مدينة الحسكة، واستمع إلى شرح مطول من مديري الدوائر والأقسام الفرعية في مديرية مالية الحسكة بشكل خاص، للوقوف عند مسألة جباية المال العام ومستوى أداء تحصيله من المواطن ومن القطاع العام على حد سواء، ودور وعمل كل من تلك الدوائر والأقسام ووظيفته وحالة مستوى الأداء فيها ولاسيما المتعلّق بتحصيل المال العام من المواطن والمؤسسات الحكومية والنقابات المهنية، والتقى المحافظ أيضاً عدداً من المواطنين عند النافذة الواحدة كوّات التحصيل، وهم المطلوب منهم تسديد ما عليهم من الذمم المترتبة تجاه خزينة الدولة.

وبيّن المعنيون في المديرية عن حاجة العمل اليوم إلى عاملين فنيين وتقنيين مختصين لسد النقص وملء الشواغر المطلوبة واللازمة للعمل، في ضوء النقص الحاصل نتيجة للظروف الراهنة التي تمر على البلد، والطرق اللازمة لسد النقص وملء الشواغر المطلوبة.

وأعرب المحافظ عن سعادته بهذا الإقبال الملحوظ وغير المسبوق من المواطن الذي سارع متطوّعاً إلى دفع ما يترتب عليه من ضرائب وذمم ورسوم مالية مطلوبة لخزينة الدولة، مؤكداً ثقة المواطن بالدولة لتحقيق حالة الثبات الوطني والدافع النفسي لديه ودفع كل ما يترتب عليه من مستحقات وذمم مالية، وبالتالي تحقيق المؤشر الإيجابي والوصول إليه بمردود أفضل، عملٍ على تحسين مستوى التحصيل، وارتفاع معدّلاته بشكل كبير وملحوظ عن العام الماضي.

وأشار المحافظ إلى أن تهافت المواطن بهذا الشكل نحو تسديد ما عليه من ذمم مالية له مدلول إيجابي نحو دعم العامل اقتصادي في البلد بروح وطنية عالية وهو بالنتيجة عامل دفع للعجلة الاقتصادية التي لا تقل شأناً عن أداء الواجب العسكري في ساحات المعركة، وهو يعني الثبات الاقتصادي وبالتالي الثبات العسكري للوطن في حربه على الإرهاب.

وبيّن أن مسألة النقص في الكادر التخصصي من العاملين سيتم لحظه، وذلك بتزويد المديرية بالفائض من العاملين المختصين في دوائر ومؤسسات الدولة، وقال: سنعمل بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى في المركز للانتهاء من هذا الموضوع المتعلق بنقص العاملين.

وأكد رئيس قسم الدخل بمديرية المالية محمد اللجي أن تحصيل الضرائب بكل مفرداتها وأقسامها قد تضاعفت أرقام التحصيل فيها إلى أكثر من عشر مرات، بدليل أن التحصيل اليومي قد ارتفع إلى أكثر من مليون ليرة سورية، بعكس السابق في مثل هذا الشهر من العام الماضي، ونحن اليوم ووفق تراتبية العمل، فقد اختص عملنا بقطاعي العاملين بمديرية والصحة والمؤسسة العامة للمياه، بعد أن أنجزنا العمل في المؤسسات الأخرى وأخرى ستأتي تباعاً وهكذا.

وأضاف اللجي: إن هذه النقلة النوعية بالعمل ما هي إلا دليل ارتياح من المواطن تجاه الدولة وعلى الاهتمام الإداري الحكومي في المحافظة تجاه المواطن ومتابعة عمل الموظف، مشيراً إلى أن التقصير كان ينحصر في المالية أي بعمل الموظفين فيها وليس بالمواطنين! لأن المواطن هو من بادر وقام بالتسديد من تلقاء نفسه، ليتحوّل التحصيل بأرقامه إلى هذا الشكل إيجابياً ويتضاعف بمردوده إلى هذا الكم.!

شريطة التصريح عنها

بيان لـ«الوطن»: يحق للسوريين إدخال مليون دولار

يحق للسوري المسافر اصطحاب ١٠ آلاف دولار وأي زيادة جريمة إن لم يصرح عنها

محمد منار حميجو

أعلن قاضي التحقيق المالي في ريف دمشق أحمد بيان أنه يحق لأي مواطن سوري أن يدخل أي مبلغ من القطع الأجنبي وخصوصاً الدولار ولو تجاوز المبلغ المراد إدخاله مليون دولار شريطة أن يصرح عنها على الحدود السورية قبل إدخالها مؤكداً أنه يحق له أن يخرج أي مبلغ أيضاً حينما يصرح عنه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال بيان: إنه أيضاً يحق للأجنبي أن يدخل المبلغ الذي يريده إلى داخل البلاد شريطة أن يصرح عنه مؤكداً أنه يحق للمواطن السوري أثناء سفره لأي دولة في العالم أن يصطحب معه ١٠ آلاف دولار أو نصف كيلو غرام من الذهب باعتبار أن التعامل في الدول الأخرى يكون بالدولار.

وأكد بيان أنه في حال اصطحب معه فوق ١٠ آلاف ولم يصرح عنها يعتبر جريمة صرافة وبالتالي يتم إحالته إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القضائية بحقه.

وأشار بيان إلى أن الدولة لا تلزم أي مواطن بوضع المبلغ الذي أدخله إلى البلاد في المصرف المركزي أو أي بنك باعتبار أن هذا ملك خاص به مبيناً أنه لا يجوز عند إدخاله البلاد أن يتم التعامل بالقطع الأجنبي لأن القانون السوري حظر التعامل بذلك واعتبره جريمة.

وأضاف بيان: إن التعامل بالقطع الأجنبي يعتبر موضوعاً مختلفاً عن إدخاله إلى البلاد في حال تم التصريح عنه لافتا إلى أنه لابد لكل من أدخل القطع الأجنبي أن يصرف ما يعادله بالعملة السورية.

وأشار بيان إلى أن القانون السوري تشدد في جرائم الصرافة لما تشكله من خطر على المجتمع ولذلك فإنه تم تخصيص محاكم مختصة في هذا المجال وتعيين قضاة مختصين للنظر في الجرائم المصرفية وحيازة القطع الأجنبي بطرق غير مشروعة. وأكد بيان أن جرائم الصرافة مقارنة بدمشق قليلة باعتبار أن كبرى الشركات تعمل ضمن المدينة وبالتالي فهي تتبع لعدلية المدينة في حين الدعاوى في الريف قليلة لافتاً إلى أن مطار دمشق الدولي يتبع لعدلية المدينة ومن هذا المنطلق فإن جميع حالات المخالفات التي ضبطها تحال إلى المدينة.

وفي الغضون كشف مصدر قضائي أن عدلية مدينة دمشق نظرت في دعوى تخص أجنبي يحمل الجنسية البريطانية أدخل قطعاً أجنبياً لم يصرح عنه مبيناً أن المحكمة بعد التدقيق تبين أنه صرح عن الأموال وأصدرت قراراً بفك الاحتباس عن المبلغ الذي أدخله إلى البلاد.

وبيّن المصدر أن مثل هذه الدعاوى التي تخص أجانب تكون قليلة بشكل عام باعتبار أن هناك تدقيقاً على الحدود في مسألة إدخال القطع الأجنبي إلى البلاد وأن الأجنبي بشكل عام قبل دخوله يصرح عن المبلغ الذي سيدخله.

وأحدثت وزارة العدل محاكم جنائية اقتصادية خاصة للنظر في الجرائم الاقتصادية ومنها جريمة الصرافة غير المشروعة والتعامل بالدولار داخل البلاد إضافة إلى إحداث دائرة تحقيق مالية خاصة للتحقيق في هذه الجرائم قبل أن تتم إحالتها إلى محكمة الجنايات الاقتصادية.

إضراب سائقي السويداء عن العمل يحرم الموظفين والطلاب من التنقلات

السويداء - عبير صيموعة

عدم وصول مادة المازوت للآليات العاملة على خطوط المحافظة كافة بعد تقليل الكميات الواردة من المادة إلى المحافظة، أدى إلى إضراب كثير من باصات نقل الركاب عن العمل وخاصة الآليات العاملة على خط شهبا وقراها إلى السويداء، الذي أدى بدوره إلى عدم قدرة كثير من الموظفين من الوصول إلى وظائفهم في المدينة، كما حرم طلاب المدارس والجامعات من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم الذين اضطروا إلى الاعتماد على سيارات الأجرة للوصول إلى مقصدهم ما فرض عليهم أعباء مالية جديدة.

ويسوغ مدير التجارة في السويداء تكليفاً ثائر أبو سعيد أن الإجراء الذي قامت المديرية باتخاذه كان بتخصيص بعض المحطات في المدن والبلدات على ساحة المحافظة بتوزيع المادة على آليات نقل الركاب لضمان وصولها إلى الآليات العاملة فعلياً على الخطوط التي تحتاج إلى المازوت، إلا أن اعتراض أصحاب الآليات كان لعدم رغبتهم في قطع مسافة قليلة لا تتعدى أربعة أو خمسة كيلو مترات للوصول إلى محطة المحروقات ما أدى إلى إضراب البعض عن العمل، علماً أن هذا الإجراء تم اتخاذه لضمان تزويد تلك الآليات العاملة على خطوط النقل وللحيلولة دون حصول الآليات المتوقفة عن العمل على مخصصاتها وخاصة في هذه الفترة الحرجة لعدم وصول الكميات المطلوبة فعلياً إلى المحافظة، وخاصة أن بعض أصحاب الآليات كانوا يقومون بالحصول على مخصصاتهم من المازوت من مراكز التوزيع المعتمدة وفقاً للبطاقات التي يمتلكونها لآلياتهم من دون قيامهم بنقل الركاب، ولفت أبو سعيد إلى أن هذا الإجراء كفيل بتنظيم العمل وتوزيع الكميات للسيارات التي تقوم بنقل الركاب فعلياً ولا مشكلة لمن يرغب في الحصول على المادة، إلا أن تذمر بعض السائقين من هذه الإجراءات لكونها لا تخدم مصالحهم الخاصة دفعهم إلى التوقف عن العمل بحجة عدم توفير المادة ضمن مراكز التوزيع.

إلا أن السائقين وخاصة بعض السائقين العاملين على خطوط القرى أكدوا أن اعتراضهم جاء لبعد مسافات المحطات التي جرى تخصيصها لتوزيع المادة، معللين تذمرهم بأن تلك المسافات المقطوعة تفرض بالضرورة فقدان كميات من المادة للوصول إلى المحطات على حساب مخصصاتهم.

اللاذقية تطالب بالحراس والحمالين وعمال النظافة

اللاذقية: نهى شيخ سليمان

نقابة عمال الدولة والبلديات تعقد مؤتمرها السنوي للعام الحالي بحضور عمالي وإداري وإعلامي متميز، لأن هذه النقابة تضم عدداً كبيراً من العمال الذين يتبعون لجهات عديدة، المواصلات الطرقية، الاتصالات، مجالس المدن، فوج الإطفاء، الخدمات الفنية، المياه، الصرف الصحي، القصر العدلي، حيث تقدم النقابيون من كل الجهات بمطالب عديدة لتحسين واقع العمل والمعيشة، تمثلت في بعض المطالب العامة بالنسبة للجميع من حيث: رفع قيمة الاعتمادات المخصصة للباس العمالي وتوحيده وتحسين النوعية، رفع طبيعة العمل لجميع العمال وإعادة طبيعة العمل لعمال النظافة إلى ما كانت عليه سابقاً ١٪، رفع قيمة الوجبة الغذائية بما يتناسب مع الأسعار الحالية للأسواق، زيادة الاعتمادات المخصصة للطبابة، ورفع قيمة الإحالات الطبية والمخبرية لتتناسب مع التسعيرة الحالية للأطباء والمخابر، تشميل العاملين بالتأمين الصحي، معالجة النقص الحاصل باليد العاملة بالنسبة للموزعين والحراس والحمالين وعمال النظافة وكذلك للتركيبات الهاتفية والكوابل، صرف بدل الإجازات نهاية العام لجميع العاملين، تثبيت جميع العمال المؤقتين للعقود الموسمية والسنوية، الحد من المركزية الشديدة وإعطاء مدير فرع البريد بعض الصلاحيات، تأمين دور حضانة لأبناء العاملات. يضاف لتلك المطالب المطالبة بتأمين مبيت للعاملين في فوج الإطفاء، وأن تكون الاعتمادات المخصصة للفوج من الموازنة المستقلة للمحافظة، تأمين التدفئة المركزية في الصالات ومنح موظفي البريد تعويض المسؤولية، تعديل الملاك العددي لبلدية جبلة، تشكيل ضابطة عدلية لقمع المخالفات، وتأمين ورشة هندسية صغيرة للمواصلات الطرقية مؤلفة من سيارة وتركس لمعالجة الأوضاع الطارئة أثناء المطر، ضرورة تسديد الديون المترتبة على مجلس مدينة اللاذقية لمصلحة الصندوق التعاوني التي تتجاوز ٧٤ مليون ليرة سورية، كما تم الحديث حول وجود نقص حاد بالآليات الثقيلة والخفيفة بالخدمات الفنية وضرورة تأمينها، مع رفع سقف صيانة الآليات بما يتناسب مع أسعار الأسواق، العمل على معالجة أسباب التأخر في صرف مستحقات نهاية الخدمة لعمال الاتصالات، وتبديل البند الخاص بالاستقالة في النظام الداخلي للشركة، فتح مكتب للسجل العام للموظفين في المحافظة وربطه مع دمشق، وإلزام القطاع الخاص ببراءة الذمة عن المياه والكهرباء حين تسجيل المواطنين على بوابات أسوة بالشركة، تشميل مهندسي المياه باللباس العمالي وتخفيض قيمة العداد للعاملين في المؤسسة، وإيجاد حل للتعاون والتنسيق بين المؤسسة والمواصلات الطرقية والحراج أثناء تنفيذ بعض المشاريع، وفيما يتعلق بعاملي القصر العدلي تمت المطالبة بتركيز الاهتمام للمسارعة بإشادة بناء للقصر العدلي في اللاذقية، إعطاء العاملين نسبة من تعويض اللصيقة القضائية، صرف مكافأة سنوية لهم، وإعطاء العاملين في وزارة العدل نصف المبلغ المستحق لهم من صندوق الوفاة عند الإحالة على التقاعد.

حيث أجاب عدد من المديرين الحضور عن بعض الطروحات منها رئيس مدينة اللاذقية د. م. أحمد وزان الذي أكد قائلا: بالنسبة للباس الوقائي للإطفاء مرتفع الثمن حيث يتراوح بين ٧-٨ ملايين ليرة، وقد تقدمنا بطلب لحوالى أربعة ألبسة وكذلك أربع أجهزة، ونأمل تأمين الأكثر فحياتكم أغلى من أي ثمن يدفع، وعن نقص عمال النظافة أفاد بوجود مسابقة لتعيين عدد إضافي من العمال وقد وضعت الشروط والجداول المتعلقة بذلك.

من جهته المحامي العام لبيب عليا أوضح أن إعطاء جزء من ريع اللصيقة للعاملين هو أمر مركزي، حيث توجد لجنة مشكلة من معاون الوزير للسادة القضاة ومحامي الدولة بإدارة قضايا الدولة لما يخص اللصيقة، وإعطاء جزء منها للعاملين يتطلب مرسوماً، لافتاً إلى أنه ومنذ عامين تمت المطالبة بتعديل اللصيقة لمنح العاملين في الوزارة لكنه لم ير النور.

بدوره مدير الاتصالات م. عادل جبيلي أكد أن تخصيص أجهزة اتصالات يتم فقط عن طريق الوزارة.

على حين أثنى أمين فرع الحزب د. محمد شريتح على جهود الأيدي العاملة في كل ميادين العمل، مؤكداً أن العمل أينما كان هو مشاركة في انتصار الوطن، وأن كل المطالب هي حق عمالي ستتم متابعته.

على حين كان رئيس اتحاد عمال اللاذقية قد أكد بداية المؤتمر أن جميع المطالب العمالية هي محط اهتمام الاتحاد وستتم متابعتها مركزيا، مضيفاً إن كل الدعاوى العمالية يوجد تمثيل لها من الاتحاد...

أجهزة جديدة لمشفى أباظة و٣٥٢ ألف خدمة طبية

القنيطرة - الوطن

أثمرت زيارة وزير الصحة مؤخراً إلى مشفى أباظة بالقنيطرة عن رفده بأجهزة طبية جديدة لزوم العمل بقسم الأطفال، إضافة إلى إمكانية تزويد المشفى بعدد من الأطباء المقيمين بالقريب العاجل، حيث أشار مدير عام الهيئة الدكتور نضال سطاس إلى أن الأجهزة الجديدة وهي حاضنتا أطفال وأربعة أجهزة تدفئة للمولود الواحد وجهاز تدفئة للمولود التوءم، ستسهم في تقديم وتحسين الخدمة في قسم الأطفال مثمنا التجاوب الكبير والسريع من وزير الصحة لمطالب المشفى.

وحول الخدمات المقدمة من مشفى أباظة بالقنيطرة خلال العام الماضي لفت سطاس إلى أن عدد الخدمات الطبية والصحية بلغت نحو ٣٥٢ ألف خدمة، أما عدد المراجعين والمرضى فبلغ ٦٢٣٢٦ مريضاً راجعوا المشفى وأقسامها المختلفة خلال الفترة المذكور، وقدم قسم الإسعاف العدد الأكبر من الخدمات برقم وصل إلى ٣٦١٦٤، في حين أن عدد مراجعي العيادات الخارجية ١٧٥٠٩ وعدد العمليات الباردة ١١٤٥ والإسعافية ١٥٥٨ وعدد الولادات الطبيعية ٧١٩ والولادات القيصرية ٢٨٥ وعدد مراجعي قسم العناية العامة ٣٥٧ وعدد خدمات جلسات قسم الكلية ١٧٠١ وعدد جلسات تفتيت الحصى ٣٢ وعدد خدمات الإيكو ٦٨٩١ وعدد مرضى الضماد الخارجي ٢٠٢٩ وعدد حالات الجبس ٢٠١٠.

وبالنسبة لعدد الفحوصات المخبرية فبلغت ٢٣٩ ألف تحليل، في حين أن عدد مرضى تخطيط السمع ٨٠ وعدد مرضى تخطيط القلب ٢٥٨٣، وحول عدد صور الأشعة البسيطة فبلغ ٢٢٢٧٥ والمرضى ١٧٩٧٠ وعدد صور الطبقي المحوري ٨٣٩ والمرضى ٥٨٩ وصور جهاز البانوراما السني ٣١٦١ والمرضى ٣٠٢٣ وصور الماموغرام ١٩٢ والمرضى ٣٨ وصور جهاز الأشعة الظليلة ٣٧٢ والمرضى ٦٢ مريضاً.

وأوضح مدير مشفى أباظة أن الحوادث التي استقبلها قسم الإسعاف كانت على النحو الآتي الرضوض ٢٧٢٨ والجروح ٢٠٧٠ والسقوط ١٠١٨ وحوادث السير ٢٨ والحروق ٦٣ وطعن السكين ١ والمشاجرة ١٠ والتسمم الدوائي ١١ والتسمم الغذائي ٧ والتسمم الكيميائي ٣ ولدغ الحشرات ٧٦ وعضات الكلب ٥٨. وأوضح سطاس أن إدارة المشفى تسعى جاهدة لتأمين مستلزمات الإنتاج المطلوبة من أدوية وأوكسجين ولوازم (مستهلكات طبية) سعياً للحفاظ على جودة الخدمة الطبية وإبقاء الخدمة في متناول كل المرضى والمراجعين للمشفى سواء كانوا قاطنين على أرض المحافظات أو من محافظات أخرى مجاورة على الرغم من النقص الكبير في الكادر الطبي سواء على مستوى الأخصائيين أو المقيمين، إضافة إلى تخفيض الموازنة بنسبة ٣٠٪ للموازنة الجارية وارتفاع سعر الصرف قد أدى إلى تأخير في انجاز المناقصات والتخلي عن قسم من مستلزمات العمل سواء من المستهلكات أو التجهيزات.

صناعيو حماة ومشكلات بحاجة إلى حل!!

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم تعافي الواقع الصناعي في محافظة حماة، وعودة الكثير من المنشآت الصناعية للعمل والإنتاج وتشغيل عمال كثيرين وإعالة أسر عديدة، إلا أن ثمة مشكلات تنغص صناعيي حماة التي تعد الأولى بصناعتي الزيوت النباتية والأحذية، ويؤكد رئيس غرفة الصناعة زياد عربو أنه يوجد في المحافظة ١٤٠٤ منشآت صناعية تقسم إلى أربعة قطاعات، هي: قطاع الغذائية وعدد منشآته ٦٥٥ وقطاع الكيميائية ومنشآته ٣٢٦ وقطاع الصناعات الهندسية ومنشآته ٣٧١ وقطاع النسيجية ومنشآته ٥٢ منشأة.

وتتوزع هذه القطاعات على محاور طرقات حماة الأربعة حمص وحلب ومحردة وسلمية إضافة إلى المنطقة الصناعية.

وقال: إن أهم الصناعات في المحافظة هي صناعة الزيوت النباتية حيث يوجد نحو ١٣ منشأة لإنتاج الزيوت النباتية والسمون وإن عدد هذه المنشآت يعد الأكبر على مستوى القطر، إضافة إلى صناعة الأحذية حيث إن محافظة حماة تتميز بعدد المنشآت الصناعية الخاصة بهذه الصناعة وأيضاً لاننسى صناعة مواد التجميل والأدوية الزراعية، وكمية من هذه المواد يتم تصديرها على العديد من البلدان العربية.

وعن توفير مصادر الطاقة الضرورية لعمل هذه المنشآت الصناعية يقول عربو: تعتمد المنشآت الصناعية على الطاقة الكهربائية والمازوت والفيول ونتيجة الخلل في تزويد المنشآت بالطاقة الكهربائية بسبب الأعمال التخريبية التي أصابت محطات التوليد وظروف وجداول التقنين التي بلغت في بعض الأحيان ما مقداره ٨٣٪ ما أدى إلى استخدام الفيول والمازوت لتوليد الطاقة لتشغيل المنشآت الأمر الذي أثر في سعر التكلفة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود محليا حيث وصل سعر لتر المازوت في السوق السوداء إلى ٣٥٠ ليرة.

على حين تعجز الحكومة عن تأمين هذه المادة بشكل يغطي الحاجة الملحة لتشغيل هذه المنشأة الصناعية حيث بلغت النسبة المئوية المسلمة إلى المنشآت الصناعية ما يقارب ١٣٪ من مخصصاتها الشهرية، الأمر الذي أدى إلى توقف البعض عن العمل وخروجها عن الإنتاج المحلي وفقدان بعض هذه المواد من السوق المحلية، وهذا ما يؤثر سلبياً في الاقتصاد الوطني ويشجع على تهريب هذه المواد بطرق غير مشروعة وبالتالي تدهور الاقتصاد.

وعما يواجه صناعيو حماة من مشكلات قال: لا مشكلات أو معوقات تعترض عمل الصناعيين سوى الكهرباء والمازوت والنقل، وحتى اليوم لا مؤشرات لمعالجة هذه المشكلات وخاصة تأمين مادة المازوت.

ويعاني الصناعيون المشتغلون في صناعة الزيوت النباتية، عدم توافر بذور القطن لأنها المادة الأساسية في الإنتاج، ووزارة الزراعة ترفض الموافقة على استيراد هذه المواد إلا بشروط يعجز عنها الصناعيون!!.

من له مصلحة بتعطيل تنفيذ مشروعات الصرف الصحي وتأمين المياه لمدينة قطنا في ريف دمشق؟

مصطفى لـ«الوطن»: نصدق تنفيذ المشروعات فقط.. والكرة بملعب البلديات!

فادي بك الشريف

معاناة مستمرة يعيشها أهالي مدينة قطنا بريف دمشق جراء التقصير من المعنيين في البلدية في تأمين أبسط الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي والمياه وسط إهمال يبدو أنه متعمد حسب تعبير الأهالي لـ«الوطن»، مؤكدين أنه لا يوجد تخديم من المعنيين في بلدية قطنا وذلك بعد الشكاوى المستمرة من أهالي حي مدخل قطنا خلف مقصف الرنكوسي.

وأضاف الأهالي: سمعنا أن هناك أشخاصاً من البلدية يعرقلون عملية تنفيذ مشروع صرف صحي لربط الحي في مدخل البلد مع بلدية عرطوز وذلك على الرغم من موافقة محافظ الريف، ذاكرين أن بلدية عرطوز وافقت على مد الخط بسعة ٣٠ سم بعد اجتماع مع المكتب الفني في بلديتي قطنا وعرطوز ولكن بعد فترة فوجئ الأهالي بإلغاء المشروع بشكل كامل من دون معرفة الأسباب، وهل وصل الأمر ببلدية قطنا لتعرقله أيضاً ومن له مصلحة في الوقوف بوجه الحل الأمثل للأهالي علماً أنه لا يتوقف على الصرف الصحي فحسب!!

كما لفت الأهالي لعدم توافر مياه الشرب في المنطقة علماً بأنه يوجد شبكة مياه حديثة وفي بعض الأشهر من كل عام تصل المياه إليها مدة شهرين أو ثلاثة بصورة متقطعة ثم تنقطع، علماً بأنها المنطقة الوحيدة في مدينة قطنا ويعاني سكانها البالغ تعدادهم ١٥٠ عائلة عدم تأمين مياه الشرب النظيفة إلا عن طريق الصهاريج الخاصة التي يتحكم أصحابها بسعر البرميل ما يزيد من الأعباء على المواطنين، والخوف من هذه المياه أن يكون مصدرها ملوثاً ما يسبب الكثير من الأمراض.

وقال الأهالي: حصلنا على موافقة بإرواء الحي في هذه الشبكة بمقدار ساعتين أسبوعياً كحل مؤقت ريثما يتم إنجاز مشروع الصرف الصحي للحي، ولكن حتى تاريخه لم تقم وحدة مياه قطنا بتنفيذ الموافقة، مستعيضة عنها بفرز جرار المياه التابع للوحدة وتأمين ٥ براميل أسبوعياً لكل منزل من أهالي الحي مجاناً رغم عدم جدوى هذا الحل، وذلك بسبب وجود مزاجية من البعض واستعصاء اتخاذ الحلول المناسبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون مدير الشركة العامة للصرف الصحي في دمشق وريف دمشق المهندس خليل مصطفى أن دور الشركة هو بدراسة وتصديق الأضابير الواردة إليها من بلديات ريف دمشق وفي حال عدم استيفائها للشروط والمواصفات الفنية يتم رفضها ذاكراً أنه لم يصل الشركة أي مشروع خاص بمعالجة المشكلة المذكورة.

وأضاف مصطفى: بعد متابعة الموضوع تبين أن الأمر يحتاج لموافقة بلدية عرطوز، وأنه لا مانع من ربط الصرف الصحي بالحي باتجاه عرطوز بعد موافقة البلدية وفي حال عدم الموافقة فإن الأمر يتطلب تنفيذ محطة معالجة للصرف الصحي للاستفادة من المياه المعالجة لري الأراضي والمزروعات.